جامعـة القاهـرة
كليـة الحقـوق

جرائـم الحاسـب الاقتصاديـة

«دراسة نظرية وتطبيقية»

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

الباحثة/ نائلة عادل محمد فريد قورة

المدرس المساعد بقسم القانون الجنائى
بكلية الحقوق – جامعة حلوان

لجنة الحكم والمناقشة :

الاستاذ الدكتور/ مأمون محمد سلامة رئيساً ومشرفاً

استاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق – جامعة القاهرة
ورئيس جامعة القاهرة السابق .

الأستاذ الدكتور/ حسنين ابراهيم صالح عبيد عضوا

أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق – جامعة القاهرة .
ونائب رئيس جامعة القاهرة السابق .

الأستاذ الدكتور/ حسنى الجندى عضوا

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة حلوان
وعميد كلية الحقوق – جامعة حلوان السابق.

٢٠٠٣م

إهـــداء

إلـــى أبـــى

شكر وتقدير

يشرفنى أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / مأمون سلامة، الذى تولى مهمة الإشراف على هذه الرسالة وقدم لى العون والمساعدة منذ أن كانت فكرة تدور فى ذهنى حتى أن اكتملت فى شكلها الحالى.

وتمتد آيات الشكر والعرفان إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / حسنين عبيد الذى تفضل مشكورا بقبول الاشتراك فى لجنة الحكم على هذه الرسالة.

كما يسعدنى ويشرفنى أن يكون من بين أعضاء لجنة الحكم أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / حسنى الجندى أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة حلوان وعميدها السابق، والذى أشرف بالعمل تحت رعايته والاستفادة من خبرته الواسعة.

ولا يفوتنى أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من عاوننى فى إتمام هذه الدراسة وفى مقدمتهم السيدات والسادة أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق جامعة حلوان، وعلى الأخص قسم القانون الجنائى بالكلية.

أخيرا وليس بآخر خالص العرفان إلى أمى وزوجى وابنتاى وجميع أفراد أسرتى الذين ساندونى ودعمونى خلال سنوات العمل الطويلة.

مقدمة

بدأت صناعة الحاسبات الالية فى الانتشار منذ حوالى خمسين عاما، وفى خلال هذه الفترة القصيرة أصبح للحاسبات الآلية الدور الرئيسى فى الثورة الصناعية الثانية التى نعيش فى ظلها الآن، بحيث يمكن القول أن أهم تكنولوجيا عرفها هذا القرن بل ربما عرفتها البشرية على مر عصورها كانت تكنولوجيا الحاسبات الآلية. فهذه الحاسبات - مع ما تتصل به من أجهزة اتصالات- أصبحت موجودة فى كل المجالات، وبدونها فإن مجالات عديدة كالصناعة والتجارة والنقل والطب و الدفاع والتعليم والبحوث...إلخ، كانت ستصبح أقل كفاءة مما هى عليه الآن. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى عاملى السرعة والدقة اللذين توفرهما هذه الحاسبات، بحيث أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن تقوم القطاعات المختلفة بأداء أعمالها دون الاعتماد بشكل أساسى على الحاسبات الآلية. ولاشك أن اتصال الحاسبات الآلية بوسائل الاتصال قد ضاعف من أهميتها ومن الاعتماد عليها، كما أن هذا الاتصال قد أثمر عن أوجه أخرى للتقدم فى هذا المجال لعل أبرزه على الإطلاق هو ظهور شبكات المعلومات.

ويمكن القول أن التطور التجارى فى مجال الحاسبات الآلية قد بدأ فى الستينيات من القرن الماضى عندما بدأ استخدام برامج الحاسبات الآلية للقيام بعمليات حسابية، بحيث أصبحت الحاسبات الآلية تستخدم للتقليل من العمالة التى تقوم بما يطلق عليه الأعمال ذات الطبيعة المتكررة أو الأعمال الروتينية، كإعداد رواتب العاملين على سبيل المثال. ونظرا للارتفاع الكبير فى ثمن الحاسبات الآلية فى ذلك الوقت، فضلا عما تتطلبه من أماكن مجهزة تجهيزا خاصا ومتخصصين لتشغيلها، فإن العمل بواسطة هذه الحاسبات كان قاصر على الشركات الكبرى التى تستطيع تحمل هذه النفقات. وفى السبعينيات حدث تطور آخر فى مجال الحاسبات الآلية حيث تم الفصل بين البرامج المسئولة عن تشغيل الحاسبات الآلية "software" وبين المكونات المادية لهذه الحاسبات "hardware" بعد أن كانا مندمجين فيما سبق. ومن هنا بدأت صناعة برامج الحاسبات الآلية فى التطور بصورة كبيرة، وأصبحت هذه البرامج منتجا فى ذاتها. وقد ترتب على هذا التطور انخفاض ملحوظ

فهرس

مقدمـــــة ٩

باب تمهيدى : تعريف الجريمة المعلوماتية وخصائصها. ١٥

الفصل الأول : ماهية الجريمة المعلوماتية والتمييز بينها وبين جرائم شبكات المعلومات. ١٩

المبحث الأول : تعريف الجريمة المعلوماتية. ١٩

المبحث الثانى : الجرائم المتصلة بشبكات المعلومات. ٢٧

المطلب الأول : تعريف الجريمة الإلكترونية. ٢٩

المطلب الثانى : أهم الجرائم المرتبطة بشبكات المعلومات. ٣١

الفصل الثانى : خصائص الجريمة المعلوماتية. ٤٣

المبحث الأول : السمات الخاصة بالجريمة المعلوماتية. ٤٣

المبحث الثانى : السمات الخاصة للمجرم المعلوماتى. ٥١

الفصل الثالث : حجم الجريمة المعلوماتية. ٦١

المبحث الأول : صعوبة تقدير حجم الجريمة المعلوماتية. ٦١

المبحث الثانى : أهم محاولات تحديد حجر الجريمة المعلوماتية. ٦٦

القسم الأول : الأحكام العامة لجرائم الحاسب الآلى. ٨٥

الباب الأول : ماهية المعلومات. ٨٩

الفصل الأول : تعريف المعلومات وخصائصها. ٩٣

المبحث الأول : تعريف المعلومات والمعلوماتية. ٩٣

المبحث الثانى : الخصائص المميزة للمعلومات. ٩٦

المطلب الأول : الخصائص الأولية للمعلومات. ٩٧

المطلب الثانى : الخصائص التكميلية للمعلومات. ١٠٥

الفصل الثانى : طبيعة المعلومات باعتبارها محلا يمكن الأعتداء عليه. ١٠٧

المبحث الأول : الشروط اللازم توافرها فى المعلومات. ١٠٨

المبحث الثانى : الطبيعة القانونية للمعلومات. ١١٠
الفصل الثالث : المعلومات وجرائم الأعتداء على الأموال. ١١٧
المبحث الأول : السرقة. ١١٧
المطلب الأول : بعض الأحكام القضائية المهمة التى تناولت سرقة المعلومات. ١١٨
المطلب الثانى : الاتجاه الفقهى الذى يرى فى المعلومات محلا يقبل السرقة. ١٤٨
المطلب الثالث : سرقة المعلومات ومدى اتفاقها مع أحكام جريمة السرقة. ١٥٤
المطلب الرابع : الحصول غير المشروع على المعلومات والأحكام الخاصة بسرقة الكهرباء. ١٦٠
المبحث الثانى : خيانة الأمانة. ١٦٤
المبحث الثالث : النصب. ١٧٣
المبحث الرابع : الحصول على المال بالتهريد ١٧٨
المبحث الخامس : إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة. ١٨٢
المبحث السادس : جريمة الإتلاف. ١٨٨
المطلب الأول : إتلاف المكونات المادية. ١٨٩
المطلب الثانى : إتلاف المعلومات. ١٩١
المطلب الثالث : إتلاف وسائط تخزين المعلومات الناتج عن إتلاف المعلومات..... ١٩٦
المطلب الرابع : إلحاق الأضرار وظيفة بنظام الحاسب الآلى. ٢٠٠
المطلب الخامس : أمثلة لبعض التشريعات التى تناولت إتلاف المعلومات وإعاقة أنظمة الحاسبات الآلية..... ٢٠٥
الباب الثانى : المحاولات المختلفة لتصنيف الجرائم..... ٢٣٥
الفصل الأول : محاولات الفقه والهيئات الدولية لتقسيم جرائم الحاسب الآلى. ٢٣٩
المبحث الأول : المحاولات الفقهية لتقسيم جرائم الحاسب الآلى. ٢٣٩
المبحث الثانى : محاولات الهيئات الدولية لتقسيم جرائم الحاسبات الآلية. ٢٥٢
الفصل الثانى : التقسيم المقترح لجرائم الحاسب الآلى..... ٢٦٣
المبحث الأول : الجرائم التى يؤدى الحاسب الآلى فيها دورا ثانويا. ٢٦٨

المبحث الثانى : الجرائم التى تعتمد فى تنفيذها على الحاسب الآلى. ٢٧٢
المبحث الثالث : الجرائم التى يكون الحاسب الآلى فيها محلا للنشاط الإجرامى. ٢٨٥
المبحث الرابع : الجرائم التى يرتبط وجودها بوجود الحاسبات الآلية. ٢٨٧
القسم الثانى : أهم تطبيقات جرائم الحاسب الآلى الاقتصادية. ٣٠٩
فصل تمهيدى : الاتجاهات التشريعية المختلفة فى مواجهة جرائم الحاسب الآلى. ٣١٣
المبحث الأول : المواقف التشريعية بالنسبة للمصلحة المحمية بالجريمة المعلوماتية. ٣١٥
المبحث الثانى : الأساليب والأنماط المختلفة للصياغات التشريعية الخاصة. ٣١٧
الباب الأول : الدخول والاستعمال غير المصرح بهما لنظام الحاسب الآلى. ٣٢١
الفصل الأول : جريمة الدخول غير المصرح به إلى نظام الحاسب الآلى. ٣٢٥
المبحث الأول : الركن المادى لجريمة الدخول غير المصرح به لنظام الحاسب الآلى. ٣٣١
المطلب الأول : محل الدخول غير المصرح به لنظام الحاسب الآلى. ٣٣١
المطلب الثانى : فعل الدخول غير المصرح به إلى نظام الحاسب الآلى. ٣٤٣
المبحث الثانى : الركن المعنوى فى جريمة الدخول غير المصرح به إلى نظام الحاسب الآلى. ٣٧٨
الفصل الثانى : الاستعمال غير المصرح به لنظام الحاسب الآلى. ٣٨٧
المبحث الأول : مفهوم الاستعمال غير المصرح به لنظام الحاسب الآلى. ٣٨٧
المطلب الأول : تعريف الاستعمال غير المصرح به لنظام الحاسب الآلى. ٣٨٩
المطلب الثانى : المشكلات التى تثيرها جريمة الاستعمال غير المصرح به لنظام الحاسب الآلى. ٣٩٥
المبحث الثانى : موقف الفقه والقضاء والتشريعات فى الدول المختلفة فى تجريم الاستعمال غير المصرح به لنظام الحاسب الآلى. ٣٩٧
المطلب الأول : اتجاهات الفقه والقضاء فى شأن تجريم الاستعمال غير المصرح به لنظام الحاسب الآلى. ٣٩٩

المطلب الثانى : الاتجاهات التشريعية المختلفة لتجريم الاستعمال غير المصرح به لنظام الحاسب اللآلى. ٤٢٢
الباب الثانى : الاحتيال المعلوماتى. ٤٣٣
الفصل الأول : تعريف الاحتيال المعلوماتى وحجمه. ٤٣٧
المبحث الأول : ماهية الاحتيال المعلومات. ٤٣٧
المطلب الأول : التفرقة بين الاحتيال فى صورته التقليدية وبين الاحتيال المعلوماتى. ٤٣٨
المطلب الثانى : تعريف الاحتيال المعلومات. ٤٤٢
المطلب الثالث : الخصائص العامة لمرتكبى الاحتيال المعلومات. ٤٤٥
المبحث الثانى : حجم الاحتال المعلوماتى. ٤٤٧
الفصل الثانى : أركان جريمة الاحتيال المعلوماتى. ٤٥١
المبحث الأول : وسائل الاحتيال المعلوماتى. ٤٥٢
المبحث الثانى : النتيجة الإجرامية للاحتيال المعلوماتى. ٤٧٦
المبحث الثالث : الاحتيال المعلوماتى فى ضوء تقسيم الجرائم المستند إلى اعتبارات متصلة بالركن المادى. ٤٨٥
المبحث الرابع : الشروع فى الاختيال المعلومات. ٤٩١
المبحث الخامس : الركن المعنوى للاحتيال المعلوماتى. ٥٠٠
الفصل الثالث : المجالات الرئيسية للاحتيال المعلوماتى. ٥٠٥
المبحث الأول : الاحتيال المعلوماتى فى مجال أنظمة التحويل الإلكترونى للأموال. ٥٠٦
المطلب الأول : تعريف نظم التحويل الإلكترونى للأموال. ٥٠٧
المطلب الثانى : مزايا وعيوب نظم التحويل الإلكترونى للأموال. ٥١٠
المطلب الثالث : طرق التلاعب فى نظم التحويل الإلكترونى للأموال. ٥١٣
المطلب الرابع : نقل أموال مستمدة من مصدر غير مشروع بقصد تطهيرها. ٥١٨
المبحث الثانى : الاحتيال المعلوماتى فى مجال بطاقات الائتمان الممغنطة واجهزة الصرف الآلى. ٥١٩

المطلب الأول : الأنواع المختلفة لبطاقات الائتمان. ٥١٩
المطلب الثانى : الطبيعة القانونية لبطاقات الائتمان. ٥٢٣
المطلب الثالث : العلاقات القانونية الناشئة عن استخدام بطاقات الائتمان. ٥٢٧
المطلب الرابع : الاحتيال فى استعمال بطاقات الائتمان من قبل صاحبها ومن قبل الغير. ٥٣٠
الفرع الأول : تزوير بطاقة الائتمان. ٥٣٢
الفرع الثانى : الاحتيال فى استعمال بطاقات الائتمانية من قبل حاملها. ٥٣٣
الفرع الثالث : الاحتيال فى استعمال البطاقة الائتمانية من قبل الغير. ٥٥٣
الفصل الرابع : مدى قابلية النصوص التقليدية للتطبيق على الاحتيال المعلوماتى وأهم التشريعات التى جرمته بنصوص خاصة. ٥٧١
المبحث الأول : مدى قابلية النصوص التقليدية للتطبيق على الاحتيال المعلوماتى. ٥٧١
المطلب الأول : الاحتيال على الحاسب الآلى بوصفه آلة. ٥٧٢
المطلب الثانى : مدى قابلية النصوص الخاصة بجرائم النصب والسرقة وخيانة الأمانة والتزوير للتطبيق على الاحتيال المعلومات. ٥٧٨
الفرع الأول : النصب. ٥٧٨
الفرع الثانى : السرقة. ٥٨٧
الفرع الثالث : خيانة الأمانة. ٥٩٤
الفرع الرابع : التزوير. ٦٠١
المبحث الثانى : بعض التشريعات التى جرمت الاحتيال المعلومات. ٦١١
المطلب الأول : تجريم الاحتيال المعلومات بنص عام. ٦١٢
المطلب الثانى : تجريم أشكال محددة من الاحتيال المعلومات. ٦٢١
الفرع الأول : تجريم التحويل الإلكترونى غير المشروع للأموال. ٦٢٢
الفرع الثانى : تجريم الاستعمال غير المشروع لبطاقات الائتمان الممغنطة. ٦٢٣
الخاتمة. ٦٣١
قائمة الاختصارات ٦٤٥

قائمة المراجع ٦٥١
فهرس ٦٨٩